

آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة

Mechanisms of NGOs to Achieve Community Support
for Abused Women

دكتور احمد ممدوح قاسم

استاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة اسوان

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة تحديد مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة، تحديد مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة، وتنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية، وتعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للنساء المعنفات المستفيدات من الجمعيات الأهلية بمحافظة أسوان وعددهن (220) مفردة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين وعددهم (35) مفردة، وقد طبق الباحث استمارة استبار للمستفيدات ، واستمارة استبيان المسؤولين حول آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ، وأثبتت نتائج الدراسة أن مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً ، كما أثبتت أن مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً ، وأخيراً أثبتت أنه توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين استخدام آليات الجمعيات الأهلية وتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.

الكلمات المفتاحية: الآليات، المساندة المجتمعية، المرأة المعنفة.

Abstract:

The study aimed to determine the level of use of the mechanisms of NGOs in achieving community support for abused women, determining the level of achieving community support for abused women, and this study belongs to descriptive studies, and depends on the use of the comprehensive social survey methodology for abused women benefiting from NGOs in Aswan Governorate and their number (220) single, as well as the comprehensive social survey methodology for officials and their number (35) single, the researcher has applied a questionnaire form for beneficiaries, and a questionnaire form for officials on the mechanisms of NGOs in achieving Community support for abused women, and the results of the study proved that the level of use of NGO mechanisms in achieving community support for abused women is high, and also proved that the level of achieving community support for abused women is high, and finally proved that there is a statistically significant positive relationship between the use of NGO mechanisms and achieving community support for abused women.

Keywords: Mechanisms, Community Support, Abused Women.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية عالمية أصبحت مثيرة للاهتمام من قبل مختلف الجهات ولا سبيل لتطويعها والحد منها إلا بتضافر الجهود واعتماد الرفق واللين حفاظاً على مشاعر المرأة وكرامتها واحترام إنسانيتها (بدوى، 2017، ص 448). وفي المجتمع المصري نجد انتشار مشكلة العنف ضد المرأة حيث تشير آخر إحصاء صدر من (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019) إن هناك حوالي 500 ألف امرأة تتعرض للعنف سنوياً، منهن 7 آلاف امرأة فقط من يلجأ للقانون للحصول على حقوقهن عن طريق إجراءات الحماية بالقانون، وان 42.5% من النساء يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن، و35.1% من النساء يتعرضن للعنف البدني، و47.5% يتعرضن للعنف النفسي، و14.5% من السيدات يتعرضن للعنف الجنسي.

وتعاني المرأة المعنفة من الآثار النفسية المتعددة كالاضطرابات النفسية، وتدني تقدير الذات، وعدم الثقة على إقامة علاقات مع الآخرين وعدم الشعور بالأمان، والشعور بالعجز والانطواء والاكتئاب وتشنت الأفكار وعدم وضوح الأهداف (الإبراهيم، 2010، ص 254).

فقد اكدت دراسة عبدالصمد (2020) أن العنف ضد المرأة يسبب مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية، وان من أهم أسباب العنف ضد المرأة تدنى المستوى الاقتصادي للزوج، ضعف الوازع الديني، النظرة الدونية للمرأة.

ويمثل نسق المساندة المجتمعية أحد الانساق التي تشير إلى أي شخص في المنظمة، أو المجتمع له أهميته، ودوره البارز في تحقيق النجاح من التغيير المنشود، وربما يتلقى بعض المزايا الثانوية، وانه لمن المستحب بالنسبة لهم، والعمل على استغلال قدراتهم، وطاقاتهم البشرية في أن يصبحوا ذا نفع لمجتمعهم لتحقيق أهدافهم (عيسى، 2008، ص 5849).

ويمكن التأكيد على أن المساندة المجتمعية تنظر لمشكلة تلقي المساعدة على أنها عبارة عن مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية التي تؤثر على استجاباته وسلوكه بحيث يكون لا توافقي مع ذاته أو مجتمعه، وترتبط هذه الضغوط بقدرات العميل وشخصيته أو تكمن في البيئة، وإذا ما تم تحديد مصادر وأسباب الضغط والتهديد بواقعية دون إنكار أو تشويه أمكن التعامل معه بطريقة مباشرة تحقق التوازن وتزيد معه قدرة

متلقي الخدمة أو المساعدة في إيجاد البدائل المشروعة لمواجهة مواقف حياته المختلفة (Larson, 2003, p. 35).

لذا تتضمن المساندة المجتمعية عدة مكونات هي التعبير عن المشاعر الإيجابية، والتسليم بملائمة وأفكار ومعتقدات الشخص ومشاعره مع الظروف الاجتماعية السائدة، وخاصة مع الشخص مهضوم الحقوق، والذي يحتاج إلى المساعدة والإمداد بالمعلومات، وذلك لتحسين حالته وتقوية موقفه (على، 2008، ص 14).

فقد اكدت دراسة دارتين (2008) Darleen إلى ضرورة تلقى المرأة المعيلة لكافة أنماط المساندة المجتمعية لتوسيع نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية لديها، مع تزويدها بالمعلومات والإمداد بالخدمات الاجتماعية، وتوسيع المشاركة الاجتماعية والحد من شعورها بالعزلة والاعتراب، وانخفاض مستوى التفاعل الاجتماعي مع البيئة المحيطة بها. كما أوضحت دراسة جاد الله (2009) أن المساندة المجتمعية تتضمن التعبير عن المشاعر الإيجابية، وتطابق الأفكار، والمعتقدات وإقامة العلاقات الاجتماعية، وتقديم الإمداد بالمساعدات المادية والمعلوماتية والمعرفية والوجدانية التي من شأنها معاونة المرأة المعنفة في إشباع احتياجاتها، وتقديم الدعم الاجتماعي الفعال الذي يحتاجه الانسان. ويستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المساندة المجتمعية بصفة أساسية لمساعدة الأفراد على تدعيم نماذج التكيف والتوافق، ويتم ذلك في المقابلة من خلال التوكيد والطمأنينة وإعطاء النصيحة، وتقديم المعلومات وإظهار المصادر ونقاط القوة لدى متلقي المساعدة وإمكانية تفعيلها (السكري، 2000، ص 155).

فقد أكدت دراسة بلانك (2006) Blank على أهمية تفعيل دور الخدمة الاجتماعية والمنظم الاجتماعي في توفير الخدمات للفئات المهمشة من خلال دعم المساندة المجتمعية التي تلبي احتياجات هذه الفئات.

كما أفادت دراسة كوري (2012) Kurry بأن الجمعيات الأهلية أصبحت في حاجة ماسة إلى برامج وخدمات متنوعة، والتي يمكن من خلالها تحقيق رضا المستفيدين من الخدمات.

كما ينظر للمساندة المجتمعية على أنها شبكة العلاقات التي تقدم مساندة مستمرة للفرد بصرف النظر عن الضغوط النفسية الموجودة بحياته، وأنها إما أن تكون موجودة أثناء الضغوط النفسية أو أن لدى الفرد إدراك بكونها ستنشط وستحدث في حالة وجود الضغط (الهادي، 2003، ص 302).

وتقوم المساندة المجتمعية بمهمة حماية تقدير الشخص لذاته وتشجيعه على مقاومة الضغوط التي تفرضها عليه أحداث الحياة المؤلمة، والتخفيف من واقع الضغوط النفسية التي تقوي تقدير الذات لدى الفرد، وتزيد من الشعور بالرضا عن ذاته وعن حياته وتزيد من الجوانب الإيجابية مما يحسن من صحتهم النفسية وتسهم في التوافق الإيجابي والنمو الشخصي، كما تزيد من الارتباط بمصادر شبكة المساندة المجتمعية الخاصة بهم التي تتمثل في الزوجة، والزوج والأبناء، والأقارب، والجيران، والأصدقاء (دياب ، 2006، ص 57).

ومن ثمّ يمكن التأكيد على أن المساندة المجتمعية تُعد مصدراً مهماً من مصادر شعور الفرد بالأمن النفسي في بيئته التي يعيش فيها، وخاصة عندما يواجه صعوبات أو أخطاراً تهدده، ويدرك أنه لم يعد قادراً على مجابتها وأنه بحاجة إلى عون ومؤازرة من الآخرين الذين يمثلون الإطار الاجتماعي له (رضوان و هريدي، 2002، ص 65).

هذا وتحدد المساندة المجتمعية في أربعة أنماط هي ما يلي (الشناوي و عبد الرحمن، 1994، ص 3): أ- الدعم المجتمعي. ب - المسؤولية المجتمعية. ج- المشاركة المجتمعية. د- المساندة المعرفية.

فقد أكدت نتائج دراسة كلاً من روبرت (2004) Robert ، الفندري (2010) ، فراج (2016)، سعيد (2019) أن تحقيق المساندة المجتمعية، وتقديم الدعم المجتمعي يمثل الدور الحقيقي للنظم الاجتماعية في عملها مع الفئات المهمشة كالمرأة المعيلة، والمسنين، والأطفال المعاقين، وغيرهم، وكذلك توفير الدعم المجتمعي، والمسؤولية المجتمعية، والمشاركة المجتمعية، والمساندة المعرفية، حيث تظهر المساندة المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية وأشكالها المختلفة لتحسين نوعية الحياة، لذا توصى تلك الدراسات بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بالمساندة المجتمعية للفئات المهمشة وخاصة المرأة المعنفة (0)

والجدير بالذكر أن الجمعيات الأهلية تقوم بالعديد من الأدوار والمهام والبرامج المعنية بالمرأة المعنفة خاصة في ظل التحولات والتغيرات المجتمعية، وما ترتب عليه من ضرورة تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية في تقديم كافة أنماط المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بوصفها من الفئات الأولى بالرعاية خاصة في خضم الضغوط والتغيرات السريعة والمتلاحقة والتي أثرت على فئة المرأة المعنفة (قنديل، 2002، ص 35).

فقد أكدت دراسة فرانكين (2012) Franklin على أن الجمعيات الأهلية رغم أهميتها إلا أنها لا تزال تعاني من التحديات الداخلية مثل ضعف القدرات الفنية للعاملين بها وضعف علاقة الأعلى بالأدنى داخل الجمعية الأهلية مع انعدام الممارسات الديمقراطية داخل هذه الجمعيات.

ولذلك يؤكد نهج الجمعيات الأهلية على ضرورة تكامل الخدمات وشموليتها خلال عملية الاستجابة لحالات العنف ضد المرأة وتقديم الخدمات اللازمة لها، مما يمثل تحدياً لجميع المؤسسات العاملة في مجال حماية المرأة من العنف انطلاقاً من أن العنف ضد المرأة ظاهرة متعددة الجوانب والوجوه ، الأمر الذي يتطلب العمل المشترك والتنسيق بين جميع المؤسسات العاملة في مجال حماية المرأة من العنف فيما بينها لوضع خطط العمل التي تقرر نوع الخدمات الواجب تقديمها للحالات، وأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المشاركة في تقديم الخدمات وفق إطار زمني محدد (أبوغزالة، 2012، ص 66).

كما تؤدي الجمعيات الأهلية دوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً مهماً لما تحققة من توازن اجتماعي واستقرار سياسي، وتقديم كافة أنماط الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة المحتاجة إليها (السالموطي، 1998، ص 5)، ومن المعروف أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بدوراً مهماً في العديد من المجالات إذا أحسن تنظيم وتوجيه أنشطتها في سياق الأهداف العامة، وإذا ما قامت من خلال إجراءات واضحة للمرأة المعنفة عن طريق آليات متفق عليها لتعميم الاستفادة ونقل وتبادل الخدمات والمهارات والتجاوب فيما بينها، وتعتمد بشكل أساسي على الأشخاص المتطوعين سواء في صنع سياستها، أو تمويل مشروعاتها، وكذلك تنفيذ برامجها (محمود، 2005، ص 2015)

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رشوان (2005)، ومحمد (2022) في ان الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تمكين المرأة المعنفة تعاني من ضعف (التنسيق - الاتصال - التعاون - التبادل - التشبيك - التمكين) بين بعضها البعض لذا يجب تفعيل تلك الآليات بما يضمن تحقيق الأهداف.

وأيضاً دراسة غنيم (2020) التي رأت أن المجتمع يمر بالعديد من المتغيرات والتحويلات السريعة في تكنولوجيا المعلومات وأنه لا بد من منظمات المجتمع المدني أن تواكب هذا التطوير الهائل في التكنولوجيا الحديثة، ولكي يتم ذلك لا بد من التشبيك الإلكتروني لكي يسهل تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني.

ومن ثم تقوم الجمعيات الأهلية بتقديم البرامج المتنوعة المعنية بكافة الفئات المستفيدة من خدماتها لا سيما فئة المرأة المعنفة، حيث أن رعاية المرأة المعنفة وتقديم البرامج والمشروعات المعنية أصبحت ضرورة تفرضها منظومة القيم المجتمعية السائدة، ويأتي ذلك من منطلق أن المرأة المعنفة كفه لها العديد من الحاجات الأساسية التي لا يمكن تجاهلهم، وتحتاج إلي إشباع كافٍ، والقيام بذلك من جانب الجمعيات الأهلية حتي يمكن إدماج كافة الفئات في التنمية المنشودة للاستثمار الأمثل للموارد البشرية من خلال المشروعات والبرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية، حيث تحتاج هذه البرامج إلي تنشيط مستمر حتي يمكن تعظيم الاستفادة من الخدمات التي تقدم للمرأة المعنفة (محمد، 2002، ص 174).

ويتفق هذا مع ما أكدت عليه دراسة إبراهيم (2011) على أهمية آلية التسويق لمشروعات الجمعيات الأهلية وانشاء لجنة خاصة بالتسويق داخل الجمعيات الأهلية والإعلان عن المشروعات التي تقدمها الجمعيات الأهلية.

كما توصلت دراسة العيسي (2015) إلى مجموعة من النتائج وهي التوجيه لأنواع البرامج التي تفيد المستفيدين منها، التشجيع على برامج ومشروعات الجمعيات الأهلية والاستفادة منها، تسهيل الحصول على خدمات، التوجيه للحصول علي مصادر الخدمات من مؤسسات المجتمع، والمساعدة في الحصول علي الخدمات المناسبة، وكذلك السعي الدائم لتوفير البرامج والمشروعات التي تحتاجها المرأة المعيلة من أجل إشباع احتياجات من تعول من أطفالها والقدرة علي مساعدتهم ماديا، وذلك لتحسين نوعية الحياة. وكذلك دراسة محسن (2016) حيث استهدفت وصف وتحليل الإطار التحليلي الحالي لبناء الخدمات في الجمعيات الأهلية من رؤية طريقة تنظيم المجتمع وذلك للوصول إلى آليات للطريقة لتفعيل إجراءات التسويق الاجتماعي لهذه الخدمات مستقبلا.

هذا وتهتم الخدمة الاجتماعية كمهنة تغيير تعتمد على المعرفة العلمية والمهارات الفنية والقيم الاخلاقية في التعامل مع الوحدات الإنسانية من أجل بناء وتنمية قدراتهم على أداء وظائفهم الاجتماعية في جميع المجالات، كما تهتم بتدعيم العلاقات المتبادلة بين أفراد و وحدات المجتمع وكذلك تدعيم المهارات في كافة التنظيمات (boulton, 1992, p. 257)، كما تعمل على حث روح التغيير الإيجابي والعمل على حل المشكلات الناجمة عن العلاقات الإنسانية، وتهدف إلى تمكين كافة الأفراد في قطاعات المجتمع وتعزيز قدراتهم وإدارتهم لتطوير حياتهم وتحسين أوضاعهم (عبد الحميد، 2009، ص 6).

وطريقة تنظيم المجتمع هي إحدى الطرق الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية، والتي تهتم بالعمل مع كل من المجتمعات والمنظمات والقيادات والجماعات المحلية لصالح المجتمع وتنميته وتطوره، وطريقة تنظيم المجتمع لها قيمها ومعارفها وفلسفتها ومبادئها وأهدافها، وتعمل الطريقة من خلال أجهزتها ومنظمتها لتحقيق أهدافها (حسانين، 1995، ص 298).

ثانيا: الموجّهات النظرية للدراسة: تستند الدراسة على:

(1) نظرية الأنساق الاجتماعية:

يُعرف النسق على كونه كيان متكامل يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تتكون بينها علاقات تبادلية لأداء وظائف وأنشطة تكون محصولتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحقق النسق ككل (حسن، 1997، ص 22).

ويمكننا القول بأن الجمعيات الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة تُعد نسقاً اجتماعياً يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية تتمثل في مجالس الإدارة، اللجان الفرعية،.. الخ.

أنواع الأنساق: من ضمن المحاولات في تصنيف الأنساق الاجتماعية محاولة "كانز-كان" حيث فرقا بين نوعين من نماذج الأنساق وهي (السيد، 1995، ص 62):

1- نموذج النسق المغلق: ويهتم هذا النموذج بالمتغيرات الداخلية في تفسير السلوك والعمليات التنظيمية.

2- نموذج النسق المفتوح: ويهتم هذا النموذج بالمتغيرات التي تعكس العلاقة المتبادلة والتأثير والتأثر بين التنظيم والبيئة (المنظمات الأخرى - البناء الاجتماعي والثقافي)، ومن ثم يتم تفسير العمليات التنظيمية والسلوك في ضوء المتغيرات الخارجية.

وبتطبيق نموذج (كانز-كان) على الجمعيات الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة كنسق اجتماعي يتضح الآتي:

(أ) المدخلات: تتضمن المدخلات الخاصة بالجمعيات الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة كنسق اجتماعي ما يلي: السياسات واللوائح التنظيمية لمجال العمل في هذه الجمعيات، وكذلك الأساليب والأدوات والإجراءات والقيم والمبادئ

والتكاليف والقوانين والتشريعات والإمكانات المادية والبشرية الموجودة
بجمعيات رعاية المرأة المعنفة والمجتمع المحلي والمجتمع الأكبر.

ب) المعالجات التحويلية: يتم تحويل المدخلات الخاصة بجمعيات رعاية المرأة
المعنفة بقصد تحقيق أهداف محددة بالاعتماد على بعض الوسائل منها
البرامج المصممة لذلك، ومن الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها من خلال
المعالجات التحويلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة من خلال،
الدعم المجتمعي، المسؤولية المجتمعية، المشاركة المجتمعية.

ج) المخرجات: تنتج المخرجات كنتيجة للتفاعل الداخلي والممارسات الخاصة
بأعضاء مجالس الإدارة، وتتمثل هذه المخرجات الخاصة بجمعيات رعاية
المرأة المعنفة في تحقيق الأهداف الخاصة بها والمنوطة من وراء الدراسة
الراهنة وهي آليات الجمعيات الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة، وذلك من
خلال الاستناد إلي نماذج تنظيم المجتمع كنموذج العمل مع مجتمع المنظمة.

د) التغذية الرجعية: ويقصد بها رد فعل البيئة الخارجية على ما ينتجه النسق من
مخرجات ويتوقف استمرار هذا النسق على هذه التغذية الرجعية حيث تمكنه
من تصحيح مساره وبالتالي استمرار بقاءه، ولذلك يُعد العائد من الجمعيات
الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة هو المخرجات المتمثلة في تنشيط
برامجها، وتفعيل دور تلك الجمعيات في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة
المعنفة.

ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

في ضوء المعطيات النظرية السابقة التي تشير إلى ان المرأة المعنفة من الفئات
المهزومة الحقوق أو الفئات فاقدة القوى، ومن ثم فهي في أمس الحاجة إلى المساندة
المجتمعية بجميع أشكالها وأنماطها المختلفة سواء كانت من خلال الدعم المجتمعي أو
المسؤولية المجتمعية أو المشاركة المجتمعية أو المساندة المعرفية، وذلك من خلال الآليات
المهنية للجمعيات الأهلية وما تقدمه من برامج ولذلك لإشباع احتياجاتها المختلفة، مما
يمكن الاستفادة منها كعنصر بشري في إحداث عمليات التنمية المنشودة والتي تقتضى
مشاركة كافة الفئات في المجتمع. وتأسيساً على ما سبق تتحدد مشكله الدراسة في
التساؤلات التالية (ما آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة

رابعاً: أهمية الدراسة: -

- (1) اهتمام الدولة بقضايا المرأة والنهوض بها وخاصة قضية العنف ضد المرأة.
- (2) ارتفاع نسب العنف ضد المرأة فقد اشار (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2019) إن هناك حوالي 500 ألف امرأة تتعرض للعنف سنوياً، منهن 7 آلاف امرأة فقط من يلجأن للقانون للحصول على حقوقهن عن طريق إجراءات الحماية.
- (3) سعي المنظمات الاجتماعية إلي تحقيق المساندة المجتمعية (الدعم المجتمعي، المسؤولية المجتمعية، المشاركة المجتمعية) للمرأة المعنفة لمساعدتها علي القيام بدورها في المجتمع.
- (4) أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة من خلال تبني آليات مختلفة لتحقيق ذلك ومنها (التشبيك الإلكتروني، التسويق الاجتماعي، الاتصال الفعال، التنسيق المستمر).
- (5) اثرء البناء المعرفي للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة فيما يتعلق بالآليات التي يجب أن تستخدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة الاجتماعية للمرأة المعنفة.

خامساً: أهداف الدراسة: -

1. تحديد مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
2. تحديد مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
3. تحديد المعوقات التي تواجه استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
4. تحديد مقترحات تفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
5. التوصل إلى رؤية مستقبلية مقترحة من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.

سادسا: فروض الدراسة:

(1) الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

1. التشبيك الإلكتروني.
2. التسويق الاجتماعي.
3. الاتصال الفعال.
4. التنسيق المستمر.

(2) الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

1. الدعم المجتمعي.
2. المسؤولية المجتمعية.
3. المشاركة المجتمعية.

(3) الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين استخدام آليات الجمعيات الأهلية وتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ".

(4) الفرض الرابع للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات والمسؤولين بالنسبة لتحديد مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ".

سابعا: مفاهيم الدراسة: -

(1) مفهوم آليات:

جاءت الآلية في اللغة العربية من الفعل آلي بمعنى عظم قسمه (معجم اللغة العربية، 2008، ص 32).

كما تعنى في اللغة الإنجليزية (Mechanism) أي طبيعة تركيب الأجزاء في آلة ما أو في شيء يشبهها (البلبكي، 1995، ص 567).

ويستخدم هذا المصطلح في قاموس علم الاجتماع ليدل على ترتيبات أو بناء أو تعاقب أو تسلسل الأفعال والاستجابات والاتجاهات والأنماط الثقافية أو الأوضاع الاجتماعية أو أي وحدات أخرى ويكون من شأنها تسهيل إنجاز أهداف بعينها أو وظائف أو حاجات أو عمليات بغض النظر إذا كانت قائمة في طبيعة الأشياء أو مختارة عن طريق من يقومون بالفعل أو أبرزت وشخصت نظرياً عن طريق الملاحظ (جوهر، 2014، ص 115).

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف أليات الجمعيات الأهلية في ضوء هذه الدراسة على أنها (مجموعة الأساليب أو الإجراءات أو الوسائل الفنية التي يمكن من أن تستخدمها الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة) (إمام، 2007، ص 1256).

(2) مفهوم المساندة المجتمعية:

يعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية على أن الأخصائيون الاجتماعيون يستخدمونها بصفة أساسية لمساعدة الأفراد على تدعيم نماذج التكيف والتوافق، ويتم ذلك من خلال المقابلات، ومن خلال التوكيد والطمأنينة وإعطاء النصيحة، وتقديم المعلومات واطهار المصادر ونقاط القوة لدى متلقي المساعدة وإمكانية تفعيلها" (السكري، 2000، ص 155).

كما تعرف بأنها العلاقات والأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تمد الإنسان بحاجاته الرئيسة للقيام بوظائفه في المجتمع، وتتضمن هذه الحاجات التدريب والتعليم والرعاية الصحية والدخل الأمن، وشبكة خاصة من الأفراد الآخرين والمجموعات التي تمدّه بالتشجيع والعمل الدعوب والتعاطف والهوية الاجتماعية (Robert, 2003, p. 224).

وهي نسق من العلاقات والتفاعلات والمشاعر الإيجابية المتبادلة بين المحيطين ومختلف فئات المجتمع بغرض إحداث نوع من التأثير الاجتماعي الهادف في حياتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم في التعامل مع المشكلات وحلها (جاد الله، 2009، ص 3883).

كما تعرف بأنها " العلاقات والأنشطة الرسمية، وغير الرسمية التي تمد بالحاجات الأساسية بدعم من مؤسسات المجتمع المدني عامة، والجمعيات الخيرية خاصة للقيام بوظائفها في المجتمع وتمكينهم من المشاركة المجتمعية الفاعلة في مواجهة الأزمات، والتكيف معها (العيسي، 2015، ص 3238).

ويقصد بالمساندة المجتمعية في الدراسة الحالية: بأنها شبكة من العلاقات الإيجابية المتفاعلة، والمتبادلة بين الجمعيات الأهلية لرعاية المرأة المعنفة، وبين مؤسسات المجتمع بما يحقق التوافق وخدمة المرأة المعنفة، وذلك على النحو التالي:

- برامج الدعم المجتمعي لمساعدة المرأة المعنفة في التغلب على مشكلاتهم وتحسين نوعية حياتهم.
- برامج معنية بالمشاركة المجتمعية لإدماج المرأة المعنفة في النسيج الاجتماعي للمجتمع.

- برامج معنية بتدعيم المسؤولية المجتمعية من أجل إحداث التغيير المطلوب لتحسين الظروف المحيطة بالمرأة المعنفة.

• وفي ضوء ما تقدم يشير الباحث إلى أنه بمراجعة الأدبيات النظرية والأطروحات تبين أن المساندة المجتمعية لها العديد من مكونات والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بالواقع الاجتماعي، وحيث جاءت هذه المكونات على النحو التالي:

(أ) **الدعم المجتمعي:** يُشار إليه على كونه مجموعة الدعم المتنوعة التي تقدم للمرأة المعنفة سواء كان هذا الدعم في صورة دعم مادي أو إعانات معلنة لهذه الفئة أو برامج متقدمة لمساعدة المرأة المعنفة على تخطي عثرات هذه المرحلة، وذلك من خلال تفعيل منظومة برامج العمل المعنية برعاية المرأة المعنفة، من خلال الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة (Guilsung, 2010, p. 15)

(ب) **المسؤولية المجتمعية:** يُشار إلى المسؤولية المجتمعية على أنها سياسة ذات إطار أخلاقي لإداء المجتمع تجاه المرأة المعنفة، كما أنها التزام مجتمعي وأخلاقي وأدبي لجعل المجتمع المحلي مسئول عن توفير وضمان الحد الأدنى لرعاية المرأة المعنفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك من خلال برامج منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المعنية برعاية المرأة المعنفة. (مصلح ، 2018، ص 75)

(ج) **المشاركة المجتمعية:** تعني المشاركة المجتمعية في مجملها أنها إحدى الأبعاد التي تعزز من فعالية تنفيذ السياسات المعنية برعاية المرأة المعنفة، كما أن المساندة المجتمعية لها دور واضح في عملية صنع القرار وتفعيل المساعلة في الجهات المعنية برعاية المرأة المعنفة. (حجازي، 2019، ص 133).

(3) المرأة المعنفة:

العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف للممتلكات (محمود و مرسى، 2001، ص 7).

ويعرف بأنه أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة لما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الأكره أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (السكري ، 2000، ص 558).

اما العنف ضد المرأة فيقصد به أي سلوك عدائي موجه من الزوج ضد الزوجة بقصد الحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي أو المادي أو الاجتماعي أو الصحي (بنات، 2008، ص 22).

كما تعرف بأنها ممارسة بشعة تعنى هضم حقوق المرأة الإنسانية والاجتماعية والتنمية، وتتخذ العديد من الأساليب منها الضرب المباشر، الاحتقار، الهجر، الحرمان، الذل، والأساليب الخاطئة لعلاقات الجنس (العودة، 2009، ص 37).

ويقصد بالمرأة المعنفة في هذه الدراسة ما تتعرض له المرأة للعنف والمتمثلة في المشكلات النفسية كفقد الثقة بالنفس وفقد احترامها لذاتها وشعورها بالخوف وعدم الأمن والعزلة والانطوائية، والمشكلات الاجتماعية تتمثل في صعوبة التواصل مع الآخرين والعزلة الاجتماعية وضعف العلاقة مع أبنائها، والمشكلات الصحية كتعرضها للإصابات والعاهات الدائمة وغيرها من الإصابات أو تعرضها للإجهاد.

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(4) منهجية الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وتعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للنساء المعنفات المستفيدات من الجمعيات الأهلية بمحافظة أسوان - المهمة في مجال عملها بالمرأة المعنفة - وعددهن (220) مفردة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين بالجمعيات الأهلية بمحافظة أسوان محل الدراسة وعددهم (35) مفردة. وتوزيعهم كالتالي:

جدول رقم (1) يوضح توزيع المستفيدات والمسئولين مجتمع الدراسة

م	الجمعيات الأهلية	عدد المستفيدات	عدد المسئولين
1	جمعية جنوبية حرة	63	9
2	جمعية المستقبل للتنمية	76	11
3	جمعية العطاوي لتنمية المجتمع	81	15
	المجموع	220	35

(5) أدوات الدراسة: تمثلت أدوات جمع البيانات في:

• استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين حول آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة:

-قام الباحث بتصميم استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين حول آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة اعتماداً على التراث النظري الموجه للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بالمشكلة البحثية للدراسة.

-تم تحديد الأبعاد التي يشتمل عليها استتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين. ثم تم تحديد وصياغة العبارات الخاصة بكل بعد، والذي بلغ عددها (32) عبارة لاستتبار المستفيدات وعدد (56) عبارة لاستبيان المسؤولين. وتوزيعها كالتالي:

جدول رقم (2) يوضح توزيع أبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين

عدد العبارات	المتغير التابع " المساندة المجتمعية "	عدد العبارات	المتغير المستقل " آليات الجمعيات الأهلية "
6	الدعم المجتمعي	6	التشبيك الإلكتروني التسويق الاجتماعي الاتصال الفعال التسويق المستمر
6	المسؤولية المجتمعية	6	
6	المشاركة المجتمعية	6	
		6	
7	المعوقات التي تواجه استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة		
7	مقترحات تفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة		
<ul style="list-style-type: none"> وتحددت أهم مصادر تلك الأبعاد في الرجوع إلى التراث النظري الموجه للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بالمشكلة البحثية للدراسة. 			

-اعتمد استتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين على التدرج الثلاثي، بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (نعم، إلى حد ما، لا) وأعطيت لكل استجابة من هذه الاستجابات وزناً (درجة)، وذلك كما يلي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة).

-تحديد مستوى أبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين: يمكن تحديد مستوى أبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين باستخدام المتوسط الحسابي حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة (3-1 = 2)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (3/2 = 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول رقم (3) يوضح مستويات أبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين

المستوى	القيم
مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1 إلى 1.67
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1.68 إلى 2.34
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 2.35 إلى 3

-صدق الأداة:

(ج) صدق المحتوى " الصدق المنطقي ": للتحقق من صدق المحتوى " الصدق المنطقي " لاستتبار المستفيدات/ استبيان المسؤولين، قام الباحث بما يلي:

- الإطلاع على الأدبيات النظرية والكتب، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة. ثم تحليل هذه الأدبيات النظرية وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، وذلك لتحديد آليات الجمعيات الأهلية والمتمثلة في (التشبيك الإلكتروني، والتسويق الاجتماعي، والاتصال الفعال، والتنسيق المستمر)، وتحديد أبعاد المساندة المجتمعية والمتمثلة في (الدعم المجتمعي، والمسئولية المجتمعية، والمشاركة المجتمعية).

- ثم تم عرض الأداة على عدد (5) محكمين من أعضاء هيئة التدريس - تخصص تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات وارتباطها بأبعاد الدراسة، وقد تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وإعادة تصحيح بعض أخطاء الصياغة اللغوية للبعض الأخر، وبناء على ذلك تم صياغة الأداة في صورته النهائية، والاعتماد على نتائجها.

(د) صدق الاتساق الداخلي: اعتمد الباحث في حساب صدق الاتساق الداخلي لاستتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين على معامل ارتباط كل بعد في الأداة بالدرجة الكلية للأداة، وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (20) مفردة من المستفيدات وعدد (10) مفردات من المسئولين مجتمع الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4) يوضح الاتساق الداخلي بين أبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين ودرجة الأداة ككل

المقترحات	المعوقات	أبعاد المساندة المجتمعية	آليات الجمعيات الأهلية	الأبعاد	
**0.998	**0.999	**0.997		قيمة المعامل ودلالته	المستفيدات (ن=20)
**0.825	**0.869	*0.749	**0.799		المسئولين (ن=10)

* معنوي عند (0.05)

** معنوي عند (0.01)

يوضح الجدول السابق أن: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) و(0.05) بين أبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

- ثبات الأداة: تم حساب ثبات استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين باستخدام معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية، وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (20) مفردة من المستفيدات وعدد (10) مفردات من المسئولين مجتمع الدراسة، وتبين أن معاملات الثبات للأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وذلك كما يلي:

جدول رقم (5) يوضح نتائج ثبات استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين

ثبات الأداة ككل	المقترحات	المعوقات	أبعاد المساندة المجتمعية	أليات الجمعيات الأهلية	الأبعاد	
0.992	0.980	0.987	0.978		المستفيدات (ن=20)	معامل (ألفا - كرونباخ)
0.885	0.835	0.904	0.876	0.780	المسئولين (ن=10)	

يوضح الجدول السابق أن: معاملات الثبات لأبعاد استتبار المستفيدات/ استبيان المسئولين تتمتع بدرجة عالية من الثبات والدقة والموثوقية، وأصبحت الأداة في صورتها النهائية، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها، كما أن نتائجها قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

(6) أساليب التحليل الكيفي والكمي: اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على الأساليب التالية:

- أسلوب التحليل الكيفي: بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.
 - أسلوب التحليل الكمي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V. 24.0)، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، وتحليل الانحدار البسيط، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل التحديد، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه.
- (7) مجالات الدراسة:

المجال المكاني: وتحدد في الجمعيات الأهلية التالية 1- جمعية جنوبية حرة 2- جمعية المستقبل للتنمية 3- جمعية العطواني لتنمية المجتمع بمحافظة أسوان وذلك لأسباب التالية:

- توافر عينة الدراسة.
- موافقة الجمعيات على إجراء الدراسة.
- الجمعيات تقدم خدمات للمرأة المعنفة (خدمات نفسية-خدمات اجتماعية-خدمات قانونية)
- المجال البشري: -جميع أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية وبلغ عددهم (35) فرداً.
- جميع المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية وبلغ عددهم (202) امرأة معنفة.
- المجال الزمني: تم جمع البيانات في الفترة من 2023/10/1م إلى 2023/12/31م.
- الصعوبات التي واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها: - صعوبة أخذ موافقة الجمعيات بالتطبيق ولكن بعد شرح وتوضيح الغرض من الدراسة وكذلك التأكيد على أن هذه البيانات لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي، -صعوبة التعامل مع المبحوثين عند جمع البيانات ورفضهم ملء الاستمارات وذلك خوفاً من تسريب هذه المعلومات ولكن تم إقناعهم بأهمية الدراسة وأن هذه البيانات لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

تاسعا: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف مجتمع الدراسة:

(أ) وصف المستفيدات بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة:

جدول رقم (6) يوضح وصف المستفيدات بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة (ن=220)

م	المتغيرات الكمية	سـ	σ	م	الحالة الاجتماعية	ك	%
1	السن	38	6	1	أنسة	54	24.5
م	الحالة التعليمية	ك	%	2	متزوجة	70	31.8
1	أمية	28	12.7	3	مطلقة	66	30
2	تقرأ وتكتب	89	40.5	4	أرملة	30	13.6
3	مؤهل متوسط	81	36.8	المجموع			220
4	مؤهل جامعي	22	10				
		220	100				
م	أنوع العنف	ك	%				
1	العنف الجسدي	45	20.5				
2	العنف اللفظي	96	43.6				
3	العنف النفسي	79	35.9				
		220	100	المجموع			

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن المستفيدات بالجمعيات الأهلية (38) سنة، وبانحراف معياري (6) سنوات تقريباً، ويتضح من ذلك طبيعة المرحلة العمرية للمرأة المعنفة حيث أشار تقرير منظمة العفو الدولية إلي أن هناك امرأة واحدة على الأقل من أصل ثلاث نساء تعرضن للعنف.

- أكبر نسبة من المستفيدات بالجمعيات الأهلية متزوجات بنسبة (31.8%)، يليها مطلقة بنسبة (30%)، ثم أنسة بنسبة (24.5%)، وأخيراً أرملة بنسبة (13.6%)، وقد يعكس ذلك تعرض النساء باختلاف حالتهم الاجتماعية للعنف ولكن المتزوجات يتعرضن للعنف والسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن فالعنف ضد المرأة أي سلوك عدائي موجه من الزوج ضد الزوجة بقصد إلحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي أو المادي أو الاجتماعي أو الصحي.

- أكبر نسبة من المستفيدات بالجمعيات الأهلية تقرأن وتكتبن بنسبة (40.5%)، يليها مؤهل متوسط بنسبة (36.8%)، ثم أمية بنسبة (12.7%)، وأخيراً مؤهل جامعي بنسبة (10%)، فقد أكدت العديد من الدراسات أن من أهم الأسباب التي تؤدي للعنف ضد المرأة والخاصة بها تتمثل في تدني مستوي التعليم لديهن وعدم عملهن أو عملهن بوظائف ذات دخل متدني مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف.

- أكبر نسبة من المستفيدات بالجمعيات الأهلية تعرضن للعنف اللفظي بنسبة (43.6%)، يليه العنف النفسي بنسبة (35.9%)، وأخيراً العنف الجسدي بنسبة (20.5%)، وقد يتضح من ذلك أن العنف اللفظي من أكثر أنواع العنف الذي يتعرضن له النساء مع اختلاف أنواع العنف وأشكاله بين القول والفعل.

(ب) وصف المسؤولين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة:

جدول رقم (7) يوضح وصف المسؤولين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة (ن=35)

م	المتغيرات الكمية	س	σ	م	الوظيفة	ك	%
1	السن	35	5	1	رئيس مجلس إدارة	3	8.6
2	عدد سنوات الخبرة	7	3	2	نائب رئيس مجلس إدارة	3	8.6
م	النوع	ك	%	3	عضو مجلس إدارة	11	31.4
1	ذكر	6	17.1	4	مدير تنفيذي	3	8.6
2	أنثى	29	82.9	5	مسئول برامج	7	20
	المجموع	35	100	6	أخصائي اجتماعي	2	5.7
م	المؤهل الدراسي	ك	%	7	إداري	6	17.1
1	مؤهل متوسط	7	20		المجموع	35	100
2	مؤهل فوق المتوسط	11	31.4				
3	مؤهل عالي	9	25.7				
4	دراسات عليا	8	22.9				
	المجموع	35	100				

يوضح الجدول السابق أن:

- أكبر نسبة من المسؤولين بالجمعيات الأهلية إناث بنسبة (82.9%)، بينما الذكور بنسبة (17.1%)، وقد يرجع ذلك لطبيعة تعامل المسؤولين الإناث بالجمعيات الأهلية مع المرأة المعنفة ومساندتها لحل مشكلاتها.
- متوسط سن المسؤولين بالجمعيات الأهلية (35) سنة، وبانحراف معياري (5) سنوات تقريباً، وقد يعكس ذلك لطبيعة مجتمع الدراسة من المسؤولين، بالإضافة إلى قدرة المسؤولين على التعامل مع المرأة المعنفة.
- متوسط عدد سنوات خبرة المسؤولين بالجمعيات الأهلية في مجال العمل (7) سنوات، وبانحراف معياري (3) سنوات تقريباً، وقد يوضح ذلك خبرة المسؤولين بالجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
- أكبر نسبة من المسؤولين بالجمعيات الأهلية حاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (31.4%)، يليها مؤهل عالي بنسبة (25.7%)، ثم دراسات عليا بنسبة (22.9%)، وأخيراً مؤهل متوسط بنسبة (20%)، وقد يعكس ذلك ارتفاع المؤهلات العلمية

المسؤولين بالجمعيات الأهلية واهتمامهم بتنمية قدراتهم العلمية للتمييز في الخدمات المقدمة.

- أكبر نسبة من المسؤولين بالجمعيات الأهلية وظيفتهم عضو مجلس إدارة بنسبة (31.4%)، يليها مسئول برامج بنسبة (20%)، ثم إداري بنسبة (17.1%)، يليها رئيس مجلس إدارة، ونائب رئيس مجلس إدارة، ومدير تنفيذي بنسبة (8.6%)، وأخيراً أخصائي اجتماعي بنسبة (5.7%)، وقد يتضح من ذلك تعدد وتنوع وظائف المسؤولين بالجمعيات الأهلية للتعامل مع المرأة المعنفة لمساعدتها ومساندتها فالعنف يتخذ أبعاد سلبية علي سلامتها النفسية، واستقرارها العاطفي والأسري ويؤثر علي فاعليتها في الأسرة والمجتمع، وعلي سلامة أطفالها وحسن رعايتها لهم ويعرضها للعديد من المشكلات النفسية.

المحور الثاني: آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة:

جدول رقم (8) يوضح التشبيك الإلكتروني كما يحدده المسؤولون (ن=35)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تهتم الجمعية باستخدام الشبكات الإلكترونية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.6	0.74	1
2	تسعى الجمعية على تكوين شراكة الكترونية مع الجمعيات المماثلة	2.6	0.74	1
3	تهتم الجمعية بإنشاء شبكة معلوماتية عن المجتمع المحلي	2.6	0.74	1
4	تحرص الجمعية على إنشاء قاعدة بيانات حول كافة الجمعيات الأهلية المعنية بتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.6	0.69	2
5	تستخدم الجمعية البريد الإلكتروني في تحقيق التكامل والتماسك بين الجهود المبذولة لتحقيق المساندة المجتمعية للمستفيدين	2.49	0.74	4
6	تعمل الجمعية على إنشاء نظام اتصالي يسمح بتدفق المعلومات الخاصة بالجهات المماثلة	2.57	0.7	3
	التشبيك الإلكتروني ككل	2.58	0.36	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى استخدام التشبيك الإلكتروني بالجمعيات الأهلية كما يحدده المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.58)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تهتم الجمعية باستخدام الشبكات الإلكترونية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة، وتسعى الجمعية على تكوين شراكة الكترونية مع الجمعيات المماثلة، وتهتم الجمعية بإنشاء شبكة معلوماتية عن المجتمع المحلي بمتوسط حسابي (2.6)، يليه الترتيب الثاني تحرص الجمعية على إنشاء قاعدة بيانات حول كافة الجمعيات الأهلية المعنية بتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة

بمتوسط حسابي (2.6)، وأخيراً الترتيب الرابع تستخدم الجمعية البريد الإلكتروني في تحقيق التكامل والتماسك بين الجهود المبذولة لتحقيق المساندة المجتمعية للمستفيدين بمتوسط حسابي (2.49)، وقد يوضح ذلك اهتمام الجمعية بتكوين شراكة الكترونية مع الجمعيات المماثلة وذلك بإنشاء نظام اتصالي يسمح بتدفق المعلومات الخاصة والاهتمام بإنشاء شبكة معلوماتية عن المجتمع المحلي لتحقيق التكامل والتماسك بين الجهود المبذولة لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة للتأكيد على توفير الحماية للمرأة (0) وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (غنيم، 2020) التي توصلت إلي أن المجتمع يمر بالعديد من المتغيرات والتحويلات السريعة في تكنولوجيا المعلومات وأنه لابد علي منظمات المجتمع المدني أن تواكب هذا التطوير الهائل في التكنولوجيا الحديثة.

جدول رقم (9) يوضح التسويق الاجتماعي كما يحدده المسئولون: (ن=35)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تتبنى الجمعية فكر تسويقي متجدد لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.54	0.78	6
2	تكوين صورة ذهنية إيجابية عن مؤسسات رعاية ضحايا العنف	2.57	0.74	5
3	تعمل الجمعية على إنشاء لجنة خاصة بالتسويق الاجتماعي لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.69	0.63	1
4	تضم الجمعية خبرات متخصصة في التسويق الاجتماعي لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.63	0.65	3
5	تحدد الجمعية نظام مالي لتسويق مشروعاتها	2.6	0.69	4
6	تستفيد الجمعية من خبرات الجمعيات التي حققت نجاح في تسويق مشروعاتها	2.69	0.68	2
	التسويق الاجتماعي ككل	2.62	0.29	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى استخدام التسويق الاجتماعي بالجمعيات الأهلية كما يحدده المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.62)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تعمل الجمعية على إنشاء لجنة خاصة بالتسويق الاجتماعي لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.69)، يليه الترتيب الثاني تستفيد الجمعية من خبرات الجمعيات التي حققت نجاح في تسويق مشروعاتها بمتوسط حسابي (2.69)، وأخيراً الترتيب السادس تتبنى الجمعية فكر تسويقي متجدد لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.54). وقد يشير ذلك إلي ان الجمعية تعمل على إنشاء لجنة خاصة بالتسويق الاجتماعي حيث تضم الجمعية خبرات متخصصة في التسويق الاجتماعي مع الاستفادة من خبرات الجمعيات التي حققت

نجاح في تسويق مشروعاتها لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ومساعدتها علي تحقيق استقلالها الذاتي وزيادة ثقتها بنفسها وتنمية قدراتها الذاتية، وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (محسن، 2016) التي توصلت ضرورة تطوير الخدمات في الجمعيات الأهلية وذلك للوصول إلى آليات لتفعيل إجراءات التسويق الاجتماعي لهذه الخدمات مستقبلاً.

جدول رقم (10) يوضح الاتصال الفعال كما يحدده المسئولون: (ن=35)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	توجد وسائل اتصال فعالة مستمرة بين مختلف الجمعيات التي تقدم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.66	0.68	2
2	تتواصل الجمعيات مع بعضها لتوفير التمويل اللازم لتقديم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.54	0.7	6
3	تتعقد الجمعية لقاءات مستمرة مع المرأة المعنفة لمناقشة كيفية تحقيق المساندة المجتمعية لهم	2.57	0.61	5
4	يوجد اتصال على المستوى الأفقي بين الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.63	0.65	3
5	تتواصل الجمعيات من خلال لجان عمل مشتركة لتقديم خدمات المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.66	0.64	1
6	تتواصل الجمعيات لتوفير التمويل اللازم لخدمات المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.6	0.6	4
	الاتصال الفعال ككل	2.61	0.34	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى استخدام الاتصال الفعال بالجمعيات الأهلية كما يحدده المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.61)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تتواصل الجمعيات من خلال لجان عمل مشتركة لتقديم خدمات المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.66)، يليه الترتيب الثاني توجد وسائل اتصال فعالة مستمرة بين مختلف الجمعيات التي تقدم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.66)، وأخيراً الترتيب السادس تتواصل الجمعيات مع بعضها لتوفير التمويل اللازم لتقديم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.54). وقد يعكس ذلك وجود وسائل اتصال فعالة مستمرة بين مختلف الجمعيات التي تقدم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة حيث تتواصل الجمعيات مع بعضها لتوفير التمويل اللازم من خلال لجان عمل مشتركة لتقديم خدمات المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة وتنمية قدراتها لحل مشكلاتها ومواجهة الظروف الحياتية. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (إبراهيم، 2011) التي توصلت إلى آلية التسويق لمشروعات الجمعيات الأهلية وإنشاء لجنة خاصة بالتسويق داخل الجمعيات الأهلية والإعلان عن المشروعات التي تقدمها الجمعيات الأهلية.

جدول رقم (11) يوضح التنسيق المستمر كما يحدده المسئولون: (ن=35)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوجد تنسيق مستمر بين الجمعيات لدعوة المسئولين لتنفيذ برامج مشتركة لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.63	0.69	1
2	يضع القائمين على برامج المساندة المجتمعية بالجمعيات سياسة عامة تسير في ضوءها خطط وبرامج المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.54	0.7	3
3	يوجد تنسيق كامل بين القائمين على برامج المساندة المجتمعية بالجمعية في تحديد الموارد البشرية والفنية	2.51	0.7	5
4	يساهم التنسيق المستمر بين الجمعيات في تنفيذ جميع برامج المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.57	0.7	2
5	تهتم الجمعية بإيجاد تنسيق بين مختلف أقسامها عند تقديم برامج وخدمات المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.54	0.74	4
6	يساعد التنسيق بين القائمين على برامج وخدمات المساندة المجتمعية داخل الجمعية على ترشيد موارد الجمعية	2.57	0.7	2
	التنسيق المستمر ككل	2.56	0.34	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى استخدام التنسيق المستمر بالجمعيات الأهلية كما يحدده المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.56)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول يوجد تنسيق مستمر بين الجمعيات لدعوة المسئولين لتنفيذ برامج مشتركة لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.63)، يليه الترتيب الثاني يساهم التنسيق المستمر بين الجمعيات في تنفيذ جميع برامج المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة، ويساعد التنسيق بين القائمين على برامج وخدمات المساندة المجتمعية داخل الجمعية على ترشيد موارد الجمعية بمتوسط حسابي (2.57)، وأخيراً الترتيب الخامس يوجد تنسيق كامل بين القائمين على برامج المساندة المجتمعية بالجمعية في تحديد الموارد البشرية والفنية بمتوسط حسابي (2.51). وقد يشير ذلك إلى أن التنسيق المستمر بين الجمعيات يساهم في تنفيذ جميع برامج المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة وتنفيذ برامج مشتركة، ويساعد التنسيق بين القائمين على برامج وخدمات المساندة المجتمعية داخل الجمعية على تحديد الموارد البشرية والفنية ولتحقيق الحماية والرعاية الاجتماعية والتأهيل والتنمية للمرأة المعنفة وحمايتها من جميع ممارسات العنف المختلفة وتمكينهن ومساعدتهن على إعادة الاندماج في المجتمع بشكل صحي. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (العيسي، 2015).

المحور الثالث: أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة:

جدول رقم (12) يوضح الدعم المجتمعي

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسنولين (ن=35)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تمكين المرأة المعنفة من بناء علاقات متبادلة مع الآخرين بالمجتمع	2.43	0.61	5	2.66	0.64
2	مساعدة المرأة المعنفة على التفاعل الاجتماعي مع المتغيرات المجتمعية بإيجابية	2.59	0.65	4	2.71	0.57
3	إكساب المرأة المعنفة مشاعر الرضا عن حياتها بالمجتمع	1.49	0.82	6	2.63	0.6
4	توجيه المرأة المعنفة إلى الجهات المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة	2.8	0.4	3	2.6	0.65
5	مساعدة المرأة المعنفة في التواصل الاجتماعي مع أقاربها وأصدقائها	2.81	0.5	2	2.6	0.6
6	تقديم أوجه الرعاية النفسية للتخفيف من مشاعرها السلبية	2.91	0.29	1	2.6	0.6
	الدعم المجتمعي ككل	2.5	0.29	مستوى مرتفع	2.63	0.28

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الدعم المجتمعي كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما تحدده المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.5)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تقديم أوجه الرعاية النفسية للتخفيف من مشاعرها السلبية بمتوسط حسابي (2.91)، يليه الترتيب الثاني مساعدة المرأة المعنفة في التواصل الاجتماعي مع أقاربها وأصدقائها بمتوسط حسابي (2.81)، وأخيراً الترتيب السادس إكساب المرأة المعنفة مشاعر الرضا عن حياتها بالمجتمع بمتوسط حسابي (1.49). وقد يوضح ذلك أن الجمعيات الأهلية تسعى لتقديم الدعم المجتمعي لمساعدة المرأة المعنفة في التواصل الاجتماعي مع أقاربها وأصدقائها وتوجيهها إلى الجهات المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة وتقديم أوجه الرعاية النفسية للتخفيف من مشاعرها السلبية وإكساب المرأة المعنفة مشاعر الرضا عن حياتها بالمجتمع لتستطيع تكوين أسرة سوية لأنها الركيزة الأساسية التي يستند عليها المجتمع. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (Robert, 2004) التي توصلت إلى أن تحقيق المساندة المجتمعية،

وتقديم الدعم المجتمعي يمثل الدور الحقيقي للنظم الاجتماعية في عملها مع الفئات المهمشة كالمرأة المعيلة، والمسنين، والأطفال المعاقين، وغيرهم.

مستوى الدعم المجتمعي كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما يحدده المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.63)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مساعدة المرأة المعنفة علي التفاعل الاجتماعي مع المتغيرات المجتمعية بإيجابية بمتوسط حسابي (2.71)، يليه الترتيب الثاني تمكين المرأة المعنفة من بناء علاقات متبادلة مع الآخرين بالمجتمع بمتوسط حسابي (2.66)، وأخيراً الترتيب الخامس توجيه المرأة المعنفة إلي الجهات المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.6). وقد يشير ذلك لتقديم المسؤولين بالجمعيات الأهلية للدعم المجتمعي لمساعدة المرأة المعنفة علي التفاعل الاجتماعي مع المتغيرات المجتمعية بإيجابية وتمكينها من بناء علاقات متبادلة مع الآخرين بالمجتمع ومع أقاربها وأصدقائها، وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (Blank, 2006) التي توصلت إلى أهمية وضرورة تفعيل دور الخدمة الاجتماعية والمنظم الاجتماعي في توفير الخدمات للفئات المهمشة من خلال دعم المساندة المجتمعية التي تلبى احتياجات هذه الفئات.

جدول رقم (13) يوضح المسؤولية المجتمعية

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسؤولين (ن=35)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تتمية قيم المشاركة الايجابية للمرأة المعنفة في الحياة الاجتماعية	2.05	0.37	6	2.51	0.78	5
2	حث المرأة المعنفة على القيام بمسئوليتها تجاه المجتمع	2.25	0.57	4	2.69	0.58	2
3	مساعدة المرأة المعنفة علي التعايش مع مشكلات وقضايا المجتمع	2.16	0.48	5	2.71	0.57	1
4	تحفيز المرأة المعنفة علي تقديم مقترحات مرتبطة بمواجهة العنف التي تتعرض له	2.64	0.66	2	2.49	0.7	6
5	تتمية قيم الولاء والانتماء للمرأة المعنفة	2.82	0.54	1	2.54	0.7	4
6	توعية المرأة المعنفة بأشكال العنف التي تتعرض له	2.42	0.84	3	2.66	0.59	3
	المسؤولية المجتمعية ككل	2.39	0.47	مستوى مرتفع	2.6	0.28	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى المسؤولية المجتمعية كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما تحدها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.39)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تنمية قيم الولاء والانتماء للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.82)، يليه الترتيب الثاني تحفيز المرأة المعنفة علي تقديم مقترحات مرتبطة بمواجهة العنف التي تتعرض له بمتوسط حسابي (2.64)، وأخيراً الترتيب السادس تنمية قيم المشاركة الايجابية للمرأة المعنفة في الحياة الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.05)، وقد يعكس ذلك ضرورة توعية المرأة المعنفة بأشكال العنف وتنمية قيم المشاركة الايجابية للمرأة المعنفة في الحياة الاجتماعية وقيم الولاء والانتماء للمرأة المعنفة ومساندتها اجتماعياً.

مستوى المسؤولية المجتمعية كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.6)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول مساعدة المرأة المعنفة علي التعايش مع مشكلات وقضايا المجتمع بمتوسط حسابي (2.71)، يليه الترتيب الثاني حث المرأة المعنفة على القيام بمسئوليتها تجاه المجتمع بمتوسط حسابي (2.69)، وأخيراً الترتيب السادس تحفيز المرأة المعنفة علي تقديم مقترحات مرتبطة بمواجهة العنف التي تتعرض له بمتوسط حسابي (2.49)، وقد يرجع ذلك إلي أهمية مساندة الجمعيات الأهلية للمرأة المعنفة لمعرفة المسئوليات الاجتماعية ومساعدتها علي التعايش مع مشكلات وقضايا المجتمع ولحث المرأة المعنفة على القيام بمسئوليتها تجاه المجتمع وتحفيزها علي تقديم مقترحات مرتبطة بمواجهة العنف الذي تتعرض له للتأكيد على تحقيق المساندة الاجتماعية للمرأة المعنفة .

جدول رقم (14) يوضح المشاركة المجتمعية

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسئولين (ن=35)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	حث المرأة المعنفة علي المشاركة في كافة الأنشطة المرتبطة بمواجهة العنف التي تنفذها المؤسسة	2.36	0.78	3	2.71	0.52
2	إشراك المرأة المعنفة في المناسبات القومية الخاصة بمواجهة العنف	2.26	0.63	4	2.6	0.65

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسئولين (ن=35)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
3	تمكين المرأة المعنفة من المشاركة مع القيادات الشعبية في تنفيذ المبادرات المجتمعية لمواجهة العنف	1.95	0.6	6	2.57	0.74	4
4	تشجيع المرأة المعنفة علي المشاركة في حملات التوعية لمناهضة العنف	2.97	0.18	1	2.71	0.52	2
5	تشجيع المرأة المعنفة علي التطوع في برامج مناهضة العنف	2.05	0.98	5	2.8	0.41	1
6	إشراك المرأة المعنفة في اتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج مواجهة العنف التي تتعرض له	2.68	0.7	2	2.8	0.41	1
	المشاركة المجتمعية ككل	2.38	0.55	مستوى مرتفع	2.7	0.3	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى المشاركة المجتمعية كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما تحدها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.38)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تشجيع المرأة المعنفة علي المشاركة في حملات التوعية لمناهضة العنف بمتوسط حسابي (2.97)، يليه الترتيب الثاني إشراك المرأة المعنفة في اتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج مواجهة العنف التي تتعرض له بمتوسط حسابي (2.68)، وأخيراً الترتيب السادس تمكين المرأة المعنفة من المشاركة مع القيادات الشعبية في تنفيذ المبادرات المجتمعية لمواجهة العنف بمتوسط حسابي (1.95). وقد يشير ذلك إلي ضرورة تشجيع المرأة المعنفة علي المشاركة في حملات التوعية لمناهضة العنف وتمكينها بالمشاركة مع القيادات الشعبية في تنفيذ المبادرات المجتمعية لمواجهة العنف والمشاركة في كافة الأنشطة المرتبطة بمواجهة العنف التي تنفذها المؤسسة لتحقيق المساندة المجتمعية لها.

مستوى المشاركة المجتمعية كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.7)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تشجيع المرأة المعنفة علي التطوع في برامج مناهضة العنف، وإشراك المرأة المعنفة في اتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج مواجهة

العنف التي تتعرض له بمتوسط حسابي (2.8)، يليه الترتيب الثاني حث المرأة المعنفة علي المشاركة في كافة الأنشطة المرتبطة بمواجهة العنف التي تنفذها المؤسسة، وتشجيع المرأة المعنفة علي المشاركة في حملات التوعية لمناهضة العنف بمتوسط حسابي (2.71)، وأخيراً الترتيب الرابع تمكين المرأة المعنفة من المشاركة مع القيادات الشعبية في تنفيذ المبادرات المجتمعية لمواجهة العنف بمتوسط حسابي (2.57). وقد يوضح ذلك أن الجمعيات الأهلية تشجيع المرأة المعنفة علي التطوع في برامج مناهضة العنف وإشراكها في اتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج مواجهة العنف الذي تتعرض له. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (فراج ، 2016) التي توصلت إلي أهمية الاعتماد علي المساندة المجتمعية وتوفير البرامج المتنوعة للتوعية بأهمية نبذ العنف.

المحور الرابع: المعوقات التي تواجه استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة:

جدول رقم (15) يوضح المعوقات التي تواجه استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسنولين (ن=35)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	جمود اللوائح والقوانين المرتبطة بتقديم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة	2.84	0.42	4	2.69	0.58	1
2	قله أخذ آراء المرأة المعنفة في برامج المساندة المجتمعية المقدمة لهم	2.87	0.35	2	2.57	0.65	4
3	صعوبة التزام المرأة المعنفة بإجراءات تقديم المساندة المجتمعية لهم	2.87	0.44	3	2.63	0.65	2
4	كثرة احتياجات المرأة المعنفة في ضوء قلة الموارد المتاحة لتقديم المساندة المجتمعية لهم	2.64	0.64	6	2.6	0.65	3
5	ضعف قدرة المرأة المعنفة علي تحديد أنواع المساندة المجتمعية التي يحتاجون لها	2.9	0.34	1	2.51	0.74	7
6	افتقار مقدمي الخدمة القدرة علي تكوين علاقات ايجابية مع المرأة المعنفة بما يعوق تقديم المساندة المجتمعية لهم	2.72	0.63	5	2.51	0.7	6

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسؤولين (ن=35)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
7	غياب التواصل المستمر بين المسؤولين والمرأة المعنفة لتحديد احتياجاتهم المتجددة	1.91	0.73	7	2.54	0.7	5
	المعوقات ككل	2.68	0.44	مستوى مرتفع	2.58	0.49	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى المعوقات التي تواجه استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما تحدها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.68)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ضعف قدرة المرأة المعنفة علي تحديد أنواع المساندة المجتمعية التي يحتاجون لها بمتوسط حسابي (2.9)، يليه الترتيب الثاني قله أخذ آراء المرأة المعنفة في برامج المساندة المجتمعية المقدمة لهم بمتوسط حسابي (2.87)، وأخيراً الترتيب السابع غياب التواصل المستمر بين المسؤولين والمرأة المعنفة لتحديد احتياجاتهم المتجددة بمتوسط حسابي (1.91). وقد يعكس ذلك ضعف قدرة المرأة المعنفة علي تحديد أنواع المساندة المجتمعية التي تحتاج لها وذلك لغياب التواصل المستمر بين المسؤولين والمرأة المعنفة لتحديد احتياجاتهم المتجددة وقلة أخذ آرائها في برامج المساندة المجتمعية المقدمة لها. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (عبد الصمد، 2020) التي توصلت إلي أن العنف ضد المرأة يسبب مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية، وأن من أهم أسباب العنف ضد المرأة تدني المستوى الاقتصادي للزوج، ضعف الوازع الديني، النظرة الدونية للمرأة.

مستوى المعوقات التي تواجه استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.58)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول جمود اللوائح والقوانين المرتبطة بتقديم المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.69)، يليه الترتيب الثاني صعوبة التزام المرأة المعنفة بإجراءات تقديم المساندة المجتمعية لهم بمتوسط حسابي (2.63)، وأخيراً الترتيب السابع ضعف قدرة المرأة المعنفة علي تحديد أنواع المساندة المجتمعية التي يحتاجون لها بمتوسط حسابي (2.51). وقد يرجع ذلك إلي كثرة احتياجات المرأة المعنفة في ضوء قلة الموارد المتاحة لتقديم المساندة المجتمعية. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (Franklin, 2012) التي توصلت إلي ضرورة الاهتمام بالجمعيات الأهلية لكونها تساهم في تقديم العديد من الخدمات والبرامج المتنوعة للمستفيدين والفئات المهمشة.

المحور الخامس: مقترحات تفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة:

جدول رقم (16) يوضح مقترحات تفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة

م	العبارات	المستفيدات (ن=220)			المسؤولين (ن=35)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للمرأة المعنفة	2.95	0.21	1	2.77	0.55	2
2	توعية المرأة المعنفة بأنواع المساندة المجتمعية التي تقدمها لهم المؤسسة	2.92	0.3	4	2.69	0.53	6
3	توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع المرأة المعنفة	2.81	0.51	7	2.86	0.43	1
4	تحديث المعلومات بشكل مستمر مع الالتزام بالشفافية والنزاهة	2.84	0.42	6	2.71	0.57	5
5	تبسيط إجراءات حصول المرأة المعنفة على الخدمات	2.92	0.27	3	2.74	0.56	3
6	الأخذ بمقترحات وآراء المرأة المعنفة فيما يخص تحسين المساندة المجتمعية المقدمة لهم	2.88	0.39	5	2.71	0.52	4
7	المواءمة بين احتياجات وقدرات المرأة المعنفة وبرامج المساندة المجتمعية المقدمة لهم	2.93	0.26	2	2.71	0.52	4
	المقترحات ككل	2.89	0.31	مستوى مرتفع	2.74	0.26	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى مقترحات تفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما تحددها المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.89)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.95)، يليه الترتيب الثاني المواءمة بين احتياجات وقدرات المرأة المعنفة وبرامج المساندة المجتمعية المقدمة لهم بمتوسط حسابي (2.93)، وأخيراً الترتيب السابع توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع المرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.81). وقد يتضح من ذلك ضرورة توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للمرأة المعنفة وتوفير الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع المرأة المعنفة مع المواءمة بين احتياجات وقدرات المرأة المعنفة وبرامج المساندة المجتمعية المقدمة لها وأهمية تبسيط إجراءات حصول المرأة المعنفة على الخدمات وذلك لتحقيق المساندة. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (Darleen, 2008) التي توصلت إلي ضرورة تلقي المرأة المعنفة لكافة

أنماط المساندة المجتمعية ولكي يتحقق ذلك لابد من التركيز على توسيع نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية لديها، مع تزويدها بالمعلومات والإمداد بالخدمات الاجتماعية، وتوسيع المشاركة الاجتماعية والحد من شعورها بالعزلة والاغتراب، وانخفاض مستوى التفاعل الاجتماعي مع البيئة المحيطة بها.

مستوى مقترحات تفعيل استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.74)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول توفير الإمكانات البشرية المؤهلة علمياً للتعامل مع المرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.86)، يليه الترتيب الثاني توفير الإمكانات المادية اللازمة لتقديم الخدمات للمرأة المعنفة بمتوسط حسابي (2.77)، وأخيراً الترتيب السادس توعية المرأة المعنفة بأنواع المساندة المجتمعية التي تقدمها لهم المؤسسة بمتوسط حسابي (2.69). وقد يعكس ذلك أهمية تبسيط إجراءات حصول المرأة المعنفة على الخدمات وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتقديم تلك الخدمات للمرأة. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (Kurry, 2012) التي توصلت إلى أن الجمعيات الأهلية أصبحت في حاجة ماسة إلى البرامج المتنوعة والخدمات المتعددة، والتي يمكن من خلالها تحقيق رضا المستفيدين من الخدمات.

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(3) اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة:

جدول رقم (17) يوضح مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما يحدده المسئولون (ن=35)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	التشبيك الالكتروني	2.58	0.36	مرتفع	3
2	التسويق الاجتماعي	2.62	0.29	مرتفع	1
3	الاتصال الفعال	2.61	0.34	مرتفع	2
4	التنسيق المستمر	2.56	0.34	مرتفع	4
	آليات الجمعيات الأهلية ككل	2.59	0.18	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول السابق أن: مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما يحدده المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.59)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول التسويق الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.62)، يليه الترتيب الثاني الاتصال الفعال بمتوسط حسابي (2.61)، ثم الترتيب الثالث التشبيك الالكتروني بمتوسط حسابي (2.58)، وأخيراً الترتيب

الرابع التنسيق المستمر بمتوسط حسابي (2.56). وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (محمد، 2022) التي توصلت إلي آليات طريقة تنظيم المجتمع التي يمكن استخدامها في تنمية الابتكار لدى قيادات الجمعيات الأهلية، وتمثلت الآليات في آلية (التشبيك - التنسيق - الاتصال - التبادل - التعاون - التمكين). مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً " .

(4) اختبار الفرض الفرعي الثاني للدراسة:

جدول رقم (18) يوضح مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل

م	الأبعاد	المستفيدات (ن=220)				المسؤولين (ن=35)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	الدعم المجتمعي	2.5	0.29	مرتفع	1	2.63	0.28	مرتفع
2	المسئولية المجتمعية	2.39	0.47	مرتفع	2	2.6	0.28	مرتفع
3	المشاركة المجتمعية	2.38	0.55	مرتفع	3	2.7	0.3	مرتفع
	المساندة المجتمعية ككل	2.42	0.42	مستوى مرتفع		2.64	0.21	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما تحدده المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.42)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول الدعم المجتمعي بمتوسط حسابي (2.5)، يليه الترتيب الثاني المسئولية المجتمعية بمتوسط حسابي (2.39)، وأخيراً الترتيب الثالث المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (2.38). وهذا يتفق مع دراسة (الفندري ، 2010) التي أكدت علي أهمية المساندة المجتمعية للجمعيات الأهلية في توفير الخدمات التي تلبي احتياجات المسنين، وتوفير الدعم المجتمعي، والمسئولية المجتمعية، والمشاركة المجتمعية. مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما يحدده المسؤولون

مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.64)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (2.7)، يليه الترتيب الثاني الدعم المجتمعي بمتوسط حسابي (2.63)، وأخيراً الترتيب الثالث المسئولية المجتمعية بمتوسط حسابي (2.6). وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (جاد الله، 2009) التي توصلت إلي أن المساندة المجتمعية تتكون من التعبير عن المشاعر الإيجابية، وتطابق الأفكار، والمعتقدات وإقامة العلاقات الاجتماعية، وتقديم الإمداد بالمساعدات المادية والمعلوماتية

والمعرفية والوجدانية للمرأة المعنفة. مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً " .

(5) اختبار الفرض الثالث للدراسة:

جدول رقم (19) يوضح تحليل الانحدار البسيط لأثر استخدام آليات الجمعيات الأهلية على تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة (ن=35)

معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	اختبار (ف) F-Test	اختبار (ت) T-Test	معامل الانحدار B	المتغيرات المستقلة
**0.232	**0.482	**9.962	**3.156	0.543	آليات الجمعيات الأهلية ككل

* معنوي عند (0.05)

** معنوي عند (0.01)

يوضح الجدول السابق أن: تشير قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل " آليات الجمعيات الأهلية ككل" والمتغير التابع " تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة " كما يحددها المسؤولون إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين عند مستوى معنوية (0.01). وتشير نتيجة اختبار (ف) إلى معنوية نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.232)، أي أن آليات الجمعيات الأهلية ككل تفسر نسبة (23.2%) من التباين الكلي في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة. وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (رشوان، 2005) التي توصلت إلي أن الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تمكين المرأة المعيلة تعاني من ضعف (التنسيق - الاتصال - التعاون - التبادل) بين بعضها البعض. مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين استخدام آليات الجمعيات الأهلية وتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة " .

(6) اختبار الفرض الرابع للدراسة:

جدول رقم (20) يوضح دلالة الفروق المعنوية بين استجابات المستفيدات والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة (ن=255)

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
الدعم المجتمعي	مستفيدات	220	2.5	0.29	253	- 2.454	*
	مسؤولين	35	2.63	0.28			
المسئولية المجتمعية	مستفيدات	220	2.39	0.47	253	- 3.709	**
	مسؤولين	35	2.6	0.28			

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
المشاركة المجتمعية	مستفيدات	220	2.38	0.55	253	-	**
	مسئولين	35	2.7	0.3			
أبعاد المساندة الاجتماعية ككل	مستفيدات	220	2.42	0.42	253	-	**
	مسئولين	35	2.64	0.21			

* معنوي عند (0.05)

** معنوي عند (0.01)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) بين استجابات المستفيدات والمسئولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى الدعم المجتمعي كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة لصالح استجابات المسئولين.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدات والمسئولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المسؤولية المجتمعية كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة لصالح استجابات المسئولين.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدات والمسئولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المشاركة المجتمعية كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة لصالح استجابات المسئولين.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدات والمسئولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل لصالح استجابات المسئولين.
- وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة (سعيد ، 2019) التي توصلت إلي أن أهم أنماط المساندة المجتمعية تجسدت في المساندة المعرفية، والدعم المجتمعي، والمسؤولية المجتمعية، والمشاركة المجتمعية، حيث تظهر المساندة المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية وأشكالها المختلفة. مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات والمسئولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ".

عاشرا: النتائج العامة للدراسة وفقا لأهدافها وفروضها: أثبتت نتائج الدراسة أن:
- مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما يحدده المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.59)، ومؤشرات ذلك : الترتيب الأول التسويق الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.62)، يليه الترتيب الثاني الاتصال الفعال بمتوسط حسابي (2.61)، ثم الترتيب الثالث التشبيك الإلكتروني بمتوسط حسابي (2.58)، وأخيراً الترتيب الرابع التنسيق المستمر بمتوسط حسابي (2.56). مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى استخدام آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً.

- مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما تحدده المستفيدات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.42)، ومؤشرات ذلك : الترتيب الأول الدعم المجتمعي بمتوسط حسابي (2.5)، يليه الترتيب الثاني المسؤولية المجتمعية بمتوسط حسابي (2.39)، وأخيراً الترتيب الثالث المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (2.38)، وأن مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ككل كما يحدده المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.64)، ومؤشرات ذلك : الترتيب الأول المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (2.7)، يليه الترتيب الثاني الدعم المجتمعي بمتوسط حسابي (2.63)، وأخيراً الترتيب الثالث المسؤولية المجتمعية بمتوسط حسابي (2.6). مما يجعلنا نقبل الفرض الفرعي الثاني للدراسة " من المتوقع أن يكون مستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة مرتفعاً".

- تشير قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل " آليات الجمعيات الأهلية ككل" والمتغير التابع " تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة " كما يحددها المسؤولون إلى وجود ارتباط طردي بين المتغيرين عند مستوى معنوية (0.01). وتشير نتيجة اختبار (ف) إلى معنوية نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.232)، مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين استخدام آليات الجمعيات الأهلية وتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ".

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) بين استجابات المستفيدات والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى الدعم المجتمعي كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة لصالح استجابات المسؤولين، وتوجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين استجابات المستفيدات والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى (المسؤولية المجتمعية - المشاركة المجتمعية) كأحد أبعاد تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة لصالح استجابات المسؤولين.

- مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدات والمسئولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة ."

الحادي عشر: الرؤية المستقبلية المقترحة من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
أولاً: المسلمات التي تنطلق منها الرؤية المستقبلية

(أ) أهمية الجمعيات الأهلية في ظل اتجاه العديد من البلدان العربية إلى تطبيق سياسات الخصخصة، وما ارتبط بها من آثار سلبية، الأمر الذي أوجد أدوار ومسئوليات جديدة للجمعيات الأهلية، كما أنها إحدى أجهزة تنظيم المجتمع.

(ب) أهمية المرأة المعنفة وما تمثله هذه الفئة من ثروة بشرية يجب التركيز عليها والنهوض بها خاصة أنها تعيش في ظروف صعبة وأصبحت مساعدتها ضرورة تقتضيها ظروفها في ظل التغيرات التي يعج بها المجتمع من كل حذب وصوب.

(ج) الأهداف التي تسعى طريقة تنظيم المجتمع إلى تحقيقها في هذا المجال هي: -

- هدف معنوي: إيقاظ وعي المرأة المعنفة بطبيعة الخدمات التي يمكن الاستفادة منها من خلال الجمعيات الأهلية.

- هدف مادي: تهيئة الظروف المناسبة التي تساعد المرأة المعنفة على استثمار إمكانياتها وقدراتها وفي ذات الوقت مواجهة مشكلاتها.

- مساعدة المجتمع ليستفيد من إمكانيات وقدرات المرأة المعنفة، وادماجهم في المجتمع.

(د) ضرورة إيجاد التعاون والتنسيق في إطار تكوين شبكات عمل بين هذه الجمعيات تعمل على إشباع احتياجات المرأة المعنفة المختلفة.

(هـ) تفعيل البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية حتى تتناسب مع احتياجات المرأة المعنفة المتعددة.

ثانياً: أهداف الرؤية المستقبلية:

تسعي الرؤية المستقبلية إلى تحقيق هدف رئيس مؤداه (تفعيل برامج المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة)، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

(أ) تزويدها بالمعارف والمعلومات المرتبطة بمواجهة العنف.

(ب) اكسابها الخبرات التي تمكنها من مواجهة العنف التي تتعرض له.

(ج) اكسابها القيم الإيجابية المرتبطة بالتكيف مع المجتمع.

ثالثاً: الأسس والركائز التي تقوم عليها الرؤية المستقبلية

تعتمد الرؤية المستقبلية على مجموعة من الأسس الركائز التي يمكن الاستفادة في وضع الرؤية المستقبلية وهي: -

- مدخل الدراسة والمنطلقات النظرية.

- الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت على المرأة المعنفة.

- نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

رابعاً: متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية:

لكي يتم تطبيق الرؤية المستقبلية في الواقع الميداني يتطلب توافر ما يلي: -

* **المعارف:** ويقصد بالمعارف هنا تزويد المنظمين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية بالعاملة مع المرأة المعنفة بمجموعة من الاتجاهات والمداخل العلمية المعاصرة في تنظيم المجتمع والتي يمكن ترجمتها إلى نمط من السلوك الفعلي في التعامل مع النسق المستهدف.

* **الفهم:** ويقصد به فهم القائمين بالعمل في الجمعيات الأهلية لطبيعة المرأة المعنفة ومشكلاتها، وكذلك فهمهم لطبيعة الدور الذي يقوم به كل عضو في العمل بالمنظمة، وفهم البيئة الخارجية وكيف يمكن الاستفادة من خدمات والموارد الأخرى الموجودة بالمجتمع، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة المعنفة.

* **المهارات:** ويقصد بالمهارة الاستخدام الأمثل للمعرفة وتطبيقها عند التنفيذ وسرعة الإنجاز عند القيام بالدور المنوط به.

وهناك مجموعة من المهارات التي يجب أن تتوافر لدى فريق العمل بالجمعيات الأهلية،

لاسيما المنظمين الاجتماعيين المتعاملين مع المرأة المعنفة ومنها:

- المهارة في الملاحظة.
- المهارة في المشورة المهنية.
- المهارة في تحديد الاحتياجات وتقديرها.
- المهارة في إجراء المقابلات
- المهارة في دراسة المشكلات وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة.
- المهارة في الاتصال (الاتصال بالمرأة المعنفة، والاتصال بالمؤسسات المتواجدة به والتي يمكن الاستفادة منها عند القيام بدوره في الجمعية) وكذلك الاتصال بمختلف القيادات.

خامساً: المبادئ التي تستند إليها الرؤية المستقبلية:

1- مبدأ الالتزام بقيم وأخلاقيات المهنة عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة.

2- مبدأ إقامة علاقات مهنية مبنية على الثقة والحرية والاحترام المتبادل.

- 3- مبدأ الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتدعيم أبعاد المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.
- 4- التركيز على مبدأ التقويم المستمر حول مدى تحقيق المساندة المجتمعية بالجمعيات الأهلية.

سادساً: الموجهات النظرية للرؤية المستقبلية:

تستند الرؤية المستقبلية إلى نموذج العمل مع مجتمع المنظمة، وذلك بوصفه أحد النماذج العلمية الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع، حيث يهتم هذا النموذج بالأنشطة التي تمارس لدعم وتطوير المنظمات حيث تمثل هذه الأنشطة عنصراً ضرورياً ومرغوباً وهدفاً مركزياً تسعى إليه الجمعيات لتطوير أدائها وبناء قدراتها المؤسسية، ويتمثل الهدف من النموذج في التوسع من البرامج القائمة وذلك لرفع كفاءة الخدمات المقدمة للمجتمع، والعمل على تنفيذ خدمات جديدة أو تطوير خدمات قائمة لتحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.

سابعاً: الاستراتيجيات المستخدمة في الرؤية المستقبلية:

1. إستراتيجية الإقناع - تغيير الاتجاهات: حيث يمكن الاستناد إلى إستراتيجية الإقناع وتكتيكاتها المتعددة لإقناع العاملين في الجمعيات الأهلية على تقديم الخدمات، وتدريبهم على كيفية مساعدة المستفيدين في الحصول على الخدمات بشكل جيد، وذلك إيماناً بأن المساندة المجتمعية تُعد مدخلاً علمياً لتنشيط الجمعيات الأهلية وتحقيق أهدافها وتطوير أدائها.

2. إستراتيجية الضغط (القوة): ويمكن الاستفادة من هذه الإستراتيجية في استخدام الضغط على العاملين في الجمعيات الأهلية، وذلك من خلال إبراز مميزات الالتزام بالخدمات والبرامج التي تقدم للمستفيدين، وفوائده في ترفياتهم وحصولهم على الحوافز والمكافآت المتعددة.

3. إستراتيجية التعاون: يمكن التأكيد على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية التعاون والتحلي بالالتزام المهني على تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة.

4. إستراتيجية تغيير السلوك: يتوجب الاستفادة من هذه الإستراتيجية في نشر ثقافة المساندة المجتمعية، وتوضيح تأثير ذلك على تبسيط برامج وخدمات الجمعيات الأهلية.

ثامنا: التكتيكات المستخدمة وفقاً للرؤية:

اتساقاً مع تنوع وتعدد الإستراتيجيات السابقة، فإنه يمكن استخدام العديد من التكتيكات المهنية والتي تتفق وطبيعة الرؤية المستقبلية:

- تكتيك التركيز على الأهداف والمصالح المشتركة.
- تكتيك المشاركة.
- تكتيك العمل المشترك.
- تكتيك الشرح والتوضيح.
- تكتيك التعاون والتنسيق.

تاسعا: أدوار المنظم الاجتماعي وفقاً للرؤية المستقبلية:

1. دور المخطط.
2. دور المرشد
3. دور المساعد
4. دور الخبير

عاشرا: الأدوات والوسائل التي تستند إليها الرؤية المستقبلية:

هناك مجموعة من الأدوات التي يعتمد عليها الرؤية المستقبلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنفة، ومن أهمها ما يلي:

- الاجتماعات.
- المقابلات.
- الجماعات البؤرية.
- الندوات.
- اللجان.
- ورش العمل.

المراجع:

- ابتسام محمود محمد سلطان . (2009). المساندة الاجتماعية وأحداث الحياة الضاغطة. عمان ، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- أحمد شفيق السكري . (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- أحمد صادق رشوان. (2005). التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة. المؤتمر العلمي الثامن عشر "الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر". القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.
- أحمد فاروق على. (2016). دور الجمعيات الأهلية في التربية البيئية بجمهورية مصر العربية دراسة حالة الجمعية الأهلية لحماية البيئة بمحافظة شمال سيناء. مجلة مستقبل التربية العربية، 105(23).
- إسماعيل إبراهيم. (2010). الصحة النفسية لدى النساء الاردنيات المعنفات. 2(182). الجهاز المركزي للتعنية العامة والاحصاء. (2019). الكتاب الاحصائي. القاهرة.
- المعجم الوجيز. (1994). مجمع اللغة العربية. القاهرة: مطابع وزارة التربية والتعليم.
- اماني قنديل. (2002). الرعاية الاجتماعية والتنمية ودور المنظمات الاهلية في التنمية. المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، القاهرة.
- أمل سالم العوده. (2009). العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي. عمان: دار البازوري.
- خليل عبدالمقصود عبدالحاميد. (2009). الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
- داليا صبرى يوسف غنيم. (2020). متطلبات التشبيك الالكتروني بين منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث(18).
- رشاد أحمد عبداللطيف . (2007). تنمية المنظمات الاجتماعية (مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع) . الاسكندرية : دار الوفاء لعننيا الطباعة والنشر .
- رشاد أحمد عبد اللطيف.(2013). تنظيم المجتمع، نماذج ومهارات. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

- سارة عيسى العيسى. (أبريل، 2015). دور الخدمة الاجتماعية في دعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة: دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بالرياض. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، 16(38).
- سعید طه محمود، و محمود سعید مرسي. (2001). الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة التطرف والعنف في المجتمع المصري "دراسة تحليلية نقدية". (38).
- سهيلة محمود بنات. (2008). العنف ضد المرأة. عمان: دار المعزز للنشر والتوزيع.
- سيد أبوبكر حسنين. (1995). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- شعبان جاب الله رضوان، و عادل محمد هريدي. (2002). العلاقة بين المساندة الاجتماعية وكل من مظاهر الاكتئاب وتقدير الذات والرضا عن الحياة. مجلة علم النفس.
- شيخة عبد الرازق حسن. (1997). دراسة تفويجية لإسهامات الخدمة الاجتماعية في تدعيم دور جامعة قطر في تنمية المجتمع. رسالة ماجستير غير منشورة. مصر، الفيوم، جامعة القاهرة، فرع الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.
- شيماء فوزي أحمد فراج . (2016). المساندة المجتمعية ودورها في مواجهة العنف بين طلاب الجامعات. رسالة ماجستير غير منشورة. مصر ، القاهرة ، جامعة حلوان : كلية الخدمة الاجتماعية .
- صلاح الدين جوهر. (2014). مستقبل الدراسات المستقبلية التربوية.
- عاشة عبدالرسول إمام. (2007). آليات طريقة تنظيم المجتمع في إزالة المعوقات التنظيمية التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين بمكاتب النسوية بحاكم الأسرة "دراسة مقارنة مطبقة على عينهم مكاتب النسوية بمحافظة القاهرة والبحيرة". 3(23).
- عبد السلام على على. (2008). المساندة الاجتماعية وتطبيقاتها العلمية (المجلد 2). القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- عبدالرحمن عبدالله على بدوى. (2017). العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي "دراسة ميدانية على النساء المغفطات في مدينة الرياض". الجزء الأول(173).
- عبير محمد عبدالصمد. (2020). مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، 49(1).
- عزة عمر الفندري . (2010). حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين: بالتركيز علي محافظة القاهرة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.
- عزة عبد الكريم فرج مبروك. (2001). استخدام المساندة الاجتماعية لتحسين التوافق النفسي والاجتماعي والصحي لدى المسنين. رسالة دكتوراة غير منشورة. مصر، القاهرة، جامعة القاهرة: كلية الآداب.
- عطية مصلح . (2018). واقع العمل التطوعي في المنظمات الأهلية الفلسطينية ودوره في تعزيز المسئولية المجتمعية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
- فوزي محمد الهادي. (2003). المساندة الاجتماعية في حالة أزمة الأصابة بالمرض المزمن. المؤتمر العلمي الرابع عشر . الفيوم : جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
- محمد محروس الشناوي، و محمد السيد عبد الرحمن. (1994). المساندة الاجتماعية والصحة النفسية، دراسات تطبيقية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- محمد سعيد محسن. (2016). الرؤية المستقبلية لتطوير آليات طريقة تنظيم المجتمع للتسويق الاجتماعي لخدمات الجمعيات الأهلية. مجلة كلية الآداب، 28(3).
- محمد عرفات عبد الواحد جاد الله. (2009). إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة بالريف. بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- مروان عبد الله دياب . (2006). دور المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط بين الأحداث الضاغطة والصحة النفسية للمراهقين. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين ، غزة ، الجامعة الاسلامية : كلية التربية .
- معجم اللغة العربية. (2008). المعجم الوجيز. القاهرة: الهيئة العامة لمطابع الشئون الأميرية.
- منال طلعت محمود. (2005). المحددات التنظيمية لفعالية مؤسسات رعاية المسنين. دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، (18).
- منير البعلبكي. (1995). موسوعة المورد. بيروت: دار العلم للملايين.

- نبيل السمالوطي. (1998). التنظيمات والجمعيات غير الحكومية و موقفها من العولمة. ثقافة الديمقراطية والمشاركة والهوية الثقافية ، حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.
- نبيلة سيد محمد سعيد . (2019). إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق المساندة المجتمعية للأطفال مجهولي النسب . رسالة ماجستير غير منشورة . مصر ، الفيوم ، جامعة الفيوم : كلية الخدمة الاجتماعية .
- نرمين إبراهيم حلمي إبراهيم. (2011). آليات التمكين المستدام بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية.
- نفين عبد المنعم محمد محمد. (2002). إسهامات الجمعيات الأهلية العامة في مجال المرأة لتمكينها للقيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي. رسالة ماجستير غير منشورة، 174. مصر، القاهرة، جامعة حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية.
- نيفين محمد توفيق محمد. (2022). رؤية مستقبلية لإستخدام آليات طريقة تنظيم المجتمع في تنمية الابتكار لدى قيادات الجمعيات الأهلية. (1)30.
- هاشم مرعى هاشم، و محمد عرفات عبدالواحد. (2006). دور المنظمات غير الحكومية فى إشباع احتياجات المرأة المعيلة. بحث منشور. المؤتمر العلمى السابع عشر. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم.
- هدى محمود حسن حجازي. (2019). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة المجتمعية التطوعية للمرأة في تنمية المجتمع. مجلة الآداب، 3(31).
- هناء محمد السيد. (1995). التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة الجمعيات الأهلية الدينية على مواجهة مشكلاتها. رسالة ماجستير غير منشورة. مصر، الفيوم، جامعة القاهرة، فرع الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.
- هيفاء أبوغزالة. (2012). إطار العمل العربى لحماية المرأة من العنف (المجلد الطبعة الأولى). منظمة المرأة العربية.
- Blank, R. (2006). Community support groups and Brock Families, challenges and prospects. ph, D. Chicago, Chicago: University of Chicago.
- boulton, a. (1992). Green development: environment and sustainability in the third world. London: Routledge.
- Darleen, L. (2008). Community support and blac families. M.S.W, San Farnciso university.
- Franklin, G. (2012). Civil Society: its Roles and Obstacles to Ful Fillment. UnDp Evaluation Office.
- Guilsung, K. (2010). community support of Koream elderly, immigrants. Ph.D, dissertation. Canda, university of calgery.
- Kurry, B. (2012). Civil Society and Organizational Programs. Ph.D. U.S.A, Michigan, The university of Michigan.
- Larson, H. (2003). Direct Social Work Practice, Theory and skills. london: The Dorsey press.
- Robert, B. (2003). The Social Work Dictionary, 3rd, Edition. journal of social work, .
- Robert, S. (2004). Community organization model and vulnerable populations. journal article, 26(3).